

Dr. Ziga Zarnic

Ziga Zarnic is Head of Section on Reviews, SDGs and Impact Measurement at the OECD Centre for Well-being, Inclusion, Sustainability and Equal Opportunity. With more than fifteen years of international experience, he is responsible for overseeing the policy analysis and development of methodological tools beyond GDP metrics focused on social impact assessments and measuring distance to sustainable development targets. Formerly, he was in charge of the OECD Round Table on Sustainable Development focused on climate change economics and held advisory posts at the OECD Secretary-General's Office and the Environment Director's Office. He co-ordinated OECD collaboration with the CEO-led Business for Inclusive Growth Coalition (B4IG) and the Council for Inclusive Capitalism to fight inequalities and promote environmental sustainability plans. Ziga Zarnic earned his Doctorate in Economics from the University of Leuven and spent several years at the International Monetary Fund, European Commission and leading economic research institutes.

الدكتور/ زيغا زارنيك

يشغل الدكتور زيغا زارنيك منصب رئيس قسم المراجعات وأهداف التنمية المستدامة وقياس الأثر في مركز منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فيما يخص الرفاهية والشمول والاستدامة وتكافؤ الفرص. وهو يتمتع بخبرة دولية تزيد عن خمسة عشر عامًا، ويتولى الإشراف على تحليل السياسات وتطوير الأدوات المنهجية بما يتجاوز مقاييس الناتج المحلي الإجمالي التي تركز على تقييمات الأثر الاجتماعي وقياس المسافة المتبقية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد تولى سابقاً مسؤولية المائدة المستديرة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول التنمية المستدامة التي تركز على اقتصاديات تغير المناخ، وشغل مناصب استشارية في مكتب الأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومكتب مدير البيئة. وقام كذلك بتنسيق تعاون منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مع تحالف الأعمال من أجل النمو الشامل الذي يقوده الرئيس التنفيذي (B4IG) ومجلس الرأسمالية الشاملة لمحاربة عدم المساواة وتعزيز خطط الاستدامة البيئية. وقد حصل الدكتور زيغا زارنيك على درجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة لوفين، وأمضى عدة سنوات في صندوق النقد الدولي والمفوضية الأوروبية ومعاهد البحوث الاقتصادية الرائدة.